# إصدار ترخيص الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج من المحكمة الدينية ماغيتان

## (دراسة تحليلية عند الشريعة الإسلامية)

**Hifdotul Munawwaroh**
*hifdhohzeyla@gmail.com*

**إنتان نور الحبيبة**
*habiebahazmie96@gmail.com*

**Abstrak**

Permohonan dispensasi nikah diajukan dalam rangka menjaga kehormatan dan martabat keluarga dari segala perilaku yang dilarang dan menyimpang dari nilai-nilai agama dan hukum yang berlaku. Demi menghindari kemudharatan yang lebih besar, pernikahan dibawah umur seringkali menjadi solusi untuk menyelesaikan masalah yang dihadapi kalangan remaja, yang disebabkan hamil diluar nikah. Penelitian ini bertujuan untuk mengetahui bagaimana pertimbangan hakim dalam mengabulkan permohonan dispensasi nikah akibat hamil diluar nikah dan bagaimana pandangan hukum Islam terhadap pertimbangan hakim dalam mengabulkan dispensasi nikah akibat hamil diluar nikah.Dari penelitian ini dapat disimpulkan bahwa pertimbangan hakim dalam mengabulkan permohonan dispensasi nikah akibat hamil diluar nikah adalah berdasarkan: karena hamil diluar nikah, untuk menolak kemudharatan daripada mengambil manfaat, untuk kemaslahatan bagi anak yang akan dilahirkan, dan kedewasaan calon mempelai laki-laki. Tinjauan hukum Islam terhadap pertimbangan hakim dalam mengabulkan permohonan dispensasi nikah akibat hamil dapat dibenarkan, demi melihat kemashlahatan kedua belah pihak. Namun mengenai nasab anak yang dilahirkan, peneliti cenderung kepada pendapat para ulama yang mengatakan bahwa anak hasil zina hanya memiliki nasab kepada ibunya.

**Kata Kunci:** *dispensasi nikah, hamil diluar nikah, Pengadilan Agama.*

---

*MahasiswaMagister Ilmu Agama Islam Universitas Islam Indonesia, Konsentrasi Ekonomi Syariah.

## المقدمة

المشكلة التي يجب أن تكون إشعاعة في هذا الوقت هي أن معدل الحمل بين المراهقين لا يزال مرتفعًا للغاية، وقد نشأ ذلك بزيادة شذوذ جنسي ويتم تنفيذه بشكل مفتوح مع الفخر. وذلك تسبب إلى حدوث الحاملات، حالات الكثيرة خارج نطاق الزواج تسبب الذعر بالنسبة للمرأة ولعائلتها. ولتجنب الإحراج تجاه المجتمع، يصبح التزويج في حالة الحمل خيارًا، رغم أنه لا يزال دون بلوغ السن القانونية.[١]هذاالموقف هو السبب في ارتفاع الزواج دون بلوغ السن القانونية، حيث لم تصل بين الرجل والمرأة إلى الحد الأدني لسن الزواج.

بحيث يكون البلوغ في الزواج، يلعب البلوغ كل من المادية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية، والعواطف والمسؤوليات، والأفكار وقيم الحياة والمعتقدات أو الدين دورا هاما في تشكيل المعتقدات لتحقيق مستوى السعادة والرفاهية في الأسرة.[٢]

فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج، فقد نص عليه قانون الزواج رقم. ١ من ١٩٧٤ الفصل ٧ التي تنص على «الزواج لا يسمح إلا إذا كان قد بلغ الرجل ١٩ سنة وقد بلغت المرأة ١٦ سن».[٣]إن وجود القانون المتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج هو المحاولة بذلتها الحكومة لتقليل الضرر الناجم، مثل ارتفاع معدلات المواليد، ومعدلات الأمهات الوفيلت والأطفال اللائ تحتويهم، وكذلك زيادة معدلات الطلاق.[٤]نشأت الزيادة في معدلات الطلاق بسبب عدم بلوغ الزوج أو الزوجة.

---

[1] wibisana, Perkawinan Wanita Hamil Diluar Nikah Serta Akibat Hukumnya Perspektif Fikih Dan Hukum Positif, Jurnal Pendidikan Agama Islam-Ta'lim, Vol. 15, No. 1, 2017.

[2] Hasan Basri, *Keluarga Sakinah: Tinjauan Psikologi dan Agama*, (Yogyakarta: Pustaka Pelajar, 1999), 8.

[3] Amiur Nuruddin dan Azhari Akmal Tarigan, Hukum Perdata Islam di Indonesia: Studi Kritis Perkembangan Hukum Islam dari Fikih, UU No 1/1974 sampai KHI, Cet. III, (Jakarta: Kencana, 2006), 23-24

[4] *Ibid.*, 71

لذلك يمكن أن نستنتج أن الغرض من الزواج وفقا للقانون رقم. ١ من عام ١٩٧٤ بشأن الزواج هو تشكيل أسرة سعيدة وأزالية، وعلى الأساس الإلهي.[٥]

و في الواقعقد سبق الشاب في اتصال الجنسي قبل عقد الزواج. وهذا يسبب إلى وجوب عقد الزواج إما لم يبلغ إلى حد الأدني. وعندما يحدث ذلك، يجب على كلا المرشحين تقديم رخصة الزواج إلى المحكمة المحلية.من بين حالات الزواج دون السن القانونية التي دخلت المحكمةالدينية ماغيتان، وافق القاضي على جميع قضايا رفع الدعوى بسبب الزواج. من هنا يرى الباحثة أن القاضي يسهل برخصة الزواج بسبب الحمل، لذلك يبدو كأنه تقنين الزنا.

## تعريف ترخيص النكاح

في القاموس الإندونيسي الكبير يعتبر الترخيص استثناءا من القواعد بسبب الاعتبارات الخاصة أو استثناءات من التزام أو حظر. عند SF. Marbun و Moh. Mahfud M.D. ترخيص هو الفعل الذى يسبب إلى إبطال القوانين بسبب شيء خاص للغاية يوافيبعض الشروط المنصوص عليها في القانون ذي الصلة.[٦] لذا فإن الاستعفاء هو بدل لشيء لا يُسمح في الواقع بتنفيذه.

الاستعفاء أو الترخيص عن الزواج دون السن القانونية بدلات للعرائس المحتملات اللائي يقمن بالزواج، ولكن للعرائس المحتملين الذين لم يفوا بالحد الأدنى للسن على النحو المنصوص عليه في الفقرة (١) من الفصل ٧ من القانون الزواجي التي تنص على ؛ «لا يُسمح بالزواج إلا إذا وصل الذكر إلى سن ١٩ عامًا (تسعة عشر عامًا) وكانت المرأة قد بلغت سن ١٦ (ستة عشر عامًا)».[٧]

---

[5] Wasman dan Wardah Nuroniyah, *Hukum Perkawinan Islam Di Indonesia: Perbandingan Fiqih dan Hukum Positif*, (Cirebon: Teras, 2011), 37

[6] Ramadhita, Diskresi Hakim: Pola Penyelesaian Kasus Dispensasi Perkawinan, *De Jure Jurnal Syariah dan Hukum*, Vol. 6, No. 1, 2014, 67.

[7] *Undang-Undang Pokok perkawinan*, (Jakarta; Redaksi Sinar Grafika, 2006), 4.

بالحقيقة الاستعفاء عن سن الزواج هو يختلف عن الفقرة (١) من الفصل ٧ من القانون الزواجي. في الفقرة (٢) من الفصل ٧، يمكن أن يحدث انحراف عن الحد الأدنى للسن عندما يكون هناك تعويض من قبل المحكمة أو أي مسؤول معين آخر. يتم تقديم الاستغناء من قبل الوالدين المعنيين إلى المحكمة التي يغطي اختصاصها إقامة مقدم الطلب وفقًا لما تنص عليه الفقرة (٢) من الفصل ٧,[٨]

لا يتم تحديد الحد الأدنى لسن الزواج تمامًا عند الشريعة الإسلامية. نظرًا لعدم وجود النص في القانون الإسلامي فيما يتعلق بالحد الأدنى والحد الأقصى لسن الزواج، يمكن بالترخيص للعامل. أشار القرآن، لمن سيتزوج أن يكون مستعدا وقادرا. كما قال الله سبحانه وتعالى:

وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (النور: ٣٢)

الغرض من الآية السابقة هو أن أمر الله سبحانه وتعالى بالزواج لمن لميتزوج له، رجالًا ونساءً أحرارًا، أو أشخاصًا مؤهلين للزواج، من العبيد والعبيدة.[٩]

بشكل غير مباشر، أقر القرآن بأن النضج في الزواج مهم للغاية. وغالبا ما يرتبط سن البالغين في الفقه مع السن.

## تعريف الحامل خارج الزواج

تعريف الحمل عند Dr.B.M. Wara Kushartanti, MS.المحاضرة في جامعة يوياكارتا هو الجنين من إخصاب البيضوية بواسطة خلايا الحيوانات المنوية. بالنسبة للتعريف عند مجلس التنسيق لتنظيم الأسرة الوطني، فإن الحمل هو

[8] Abdullah Tri Wahyudi, *Peradilan Agama di Indonesia*, (Yogyakarta; Pustaka Pelajar Offset, 2004), 96.

[٩] أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، (مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠)، الجزء ٩١، ٥٩١.

عملية تبدأ بإطلاق بيضوية ناضجة على قناة البيض ثم تلتقي بالحيوانات المنوية، ثم يجتمع كل منهما لتشكيل خلايا تنمو.[١٠]الحمل هو سلسلة جديدة من الأحداث التي تحدث عندما يتم تخصيب البويضة ويتطور إخصاب البويضة في النهاية إلى جنين، (*Guyton 1997*).[١١]

لذلك نستنتج أن الحمل خارج الزواج هو عملية تصور الجنين نتيجة لقائه بيض ناضج مع الحيوانات المنوية خارج رباط الزواج الشرعي.سيؤدي الحمل خارج إطار الزواج إلى الزواج، وهو ما يسمى أيضًا زواج النساء الحوامل، أي المرأة الحاملة قبل تنفيذ عقد الزواج، ثم الزواج من الرجل الذي يلحقها.[١٢]

فيما يتعلق بزواج المرأة الحاملة خارج إطار الزواج، سواء كانت متزوجة من رجل الملحق أو متزوج من رجل غير الملحق. فرأى الفقهاء أن الزواج من نساء الحوامل خارج إطار الزواج أمر قانوني، لأنهن غير ملزمات بحقوق الآخرين، وليس الزوجات وليس أيضًا الأشخاص الذين يخضعون لأحلامهم. لكن رأى بعض الفقهاء لديهم أن النساء الحوامل خارج الزواج لا يُسمح لهن بالزواج.[١٣]

يحل بالاتفاق للزاني أن يتزوج بالزانية التي زانى بها، فإن جاءت بولد بعد مضي ستت أشهر من وقت العقد عليها، ثبت نسبه منه، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من وقت العقد لا يثبت نسبه منه إلا بالإقرار.[١٤]

---

[10] https://www.kopi-ireng.com/2015/01/definisi-dan-pengertian-kehamilan.html, diakses 27 januari 2019.

[11] https://creasoft.wordpress.com/2008/04/19/kehamilan/, diakses 27 januari 2019.

[12] Zainuddin Ali, *Hukum Perdata Islam Indonesia,* (Jakarta; Sinar Grafika, 2014), 45.

[13] Ahmad Azhar Basyir, *Hukum Perkainan Islam,* (Yogyakarta: UII Press, Cet. Ke-13, 2014), 35.

[١٤] وهبة بن مصطفى الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، (دمشق: دار الفكر، ٥٨٩١)، الطبعة الرابعة، ج. ٩، ٩٤١.

وقد اختلف الفقهاء في المرأة الزانية إن كانت حاملا. فذهب أبو حنيفة و الشافعي إلى أنه لا عدة عليها إذ الزنا لا يثبت حقا من الحقوق التي يثبتها النكاح الشرعي، ولأن العدة إنما شرعت لحفظ النسب، ولحرمة ماء الوطء، ولا حرمة لماء الزنا، بدليل أنه لا يثبت به النسب قال صلى الله عليه وسلم: ((الولد للفراش وللعاهر الحجر)). فإذا لم يكون له حرمة لا يمنع العقد عليها لأنها حلال، ولا يوجد ما يثبت التحريم إلا أنه لا يدخل بها إلا بعد الوضع.[١٥]

وإنما امتنع الدخول بالحامل من الزنا حتي تضع الحمل، فلقوله صلى الله عليه وسلم: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يسقين ماءه زرع غيره)) يعني وطء الحوامل.

وقال مالك وأحمد عليها العدة، ولا يصح العقد عليها لحق الحمل، ولا يحل نكاحها قبل وضعه. لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا توطأ حامل حتى تضع)). لأنها حامل من غيره، فحرم عليه نكاحها كسائر الحوامل. ولأن هذا الحمل يمنع الوطء، فيمنع العقد أيضا كالحمل الثابت من النسب، لأن المقصود من النكاح هو حل الوطء، فإذا لم يحل له وطؤها لم يكون النكاح مفيدا فلا يجوز إذا كان الحمل ثابت النسب كذالك إذا كان غير ثابت النسب.[١٦]

و قال الشافعية إن زني بامرأة، لم يحرم عليها نكاحها، لقوله تعالى: (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ) و لحديث عائشة: ((لا يحرم الحرام الحلال)).[١٧]

---

[١٥] عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة الأهدال، **الأنكحة الفاسدة**، (الرياض: المكتبة الدولية، الطباعة الأولى، ٣٨٩١)، ٥٥٢.

[١٦] **نفس المرجع**, ٦٥٢.

[١٧] الإمام أبي عبدالله محمد بن ادريس الشافعي، **الأم**، (بيروت: دار الكتاب العلمية، الطبعة الأولى، ١٦٩١)، ١٢.

## الوصف العام للمحكمة الدينية ماغيتان

### ١. تاريخ تأسيس المؤسّسة المحكمة الدينيةماغيتان

توجد محكمةالدينية ماغيتان في الواقع منذ بداية دخول الإسلام علىجاوى، خاصة بعد مملكةديماكفي حوالي ١٦٠٠ بعد الميلاد. في ذلك الوقت، كانت هناك ممارسات اجتماعية تأثرت بتعاليم الإسلام. عندما يواجه المجتمع النزاعات والنزاعات، يكونون على دراية بقادة الإسلام، وكذلك بمشاكل الزواج والطلاق والمصالحة والميراث والمنح والوصايا وغيرها التي يتم حلها وفقًا للشريعة الإسلامية. بوجود هذه المسألة، ثمقانوني رسمي اعترفت الحكومة الهولندية بممارسة المحاكم الدينية في مجتمعماغيتان، بحيث أصدرت الحكومة الهولندية في عام ١٨٨(Statsblads)١٨٨٢، والتي اعترفت بإنشاء المحكمةالدينية ماغيتان، رسميا. في بداية إنشائها، ترأس المحكمة الدينية ماغيتان رادين محمد سعيد، وهو مسؤول رئيسي المقيم بموافقة رعد فان جوستيت في ذلك الوقت، أصبح رئيس منطقة ماغيتان تلقائيًا بريزيدن رعد أغاما.[١٨]

### ٢. الهيكل التنظيم المحكمة الدينية ماديون

تحتوى المحكمة على الهيكل التالي، ثمّ المسؤلون فيه:

الرئيس : سيّدأحمد نور الهدى، M.H

نائب الرئيس :سيّدفائق، M.H

وكاتم السر:سيّدسيف العارفين، S.H

سيدةسدتي مرأة الألف، S.Ag

[18] http://www.pa-magetan.go.id/tentang-kami/profil-pengadilan/sejarah, diakses pada tanggal 20 maret 2019.

القضاة :القاضيوسيدي، S.H

القاضية نور الحذيفة، S.Ag., M.Hum

القاضيأحمد أسروري

القاضية سيّدةتيتيك نور حياتي، S.Ag., M.H

السّكرتَاريَة :سيدةسدتي مرأة الألف، S.Ag

الاعتبارات القضائية في إصدارترخيص عن النكاح في المحكمة الدينية ماغتان

تتمثل المهمة الرئيسية للقاضي في قبول ودراسة ومحاولة وتسوية القضية المرفوعة إليه.[١٩]المرتبطة بقانون الإجراءات المدنية، يتم تضمين قضية رفع الدعوى الزواجية في سن الطفل في القضية، وهي قضية لا تحتوي على نزاع فيها. هناك طرف واحد فقط، وهو مقدم الطلب. نتيجة جلسة القضية هي تعيين قاض. استنادًا إلى أحكام الفقرة (١) من الفصل ١٧٨ من HIR، المرتبطة بأحكام الفقرة (٢) من الفصل ٥٣ من القانون الرقم ٤٨ العام ٢٠٠٩، في فرض الأحكام والقرارات، يجب أن تحتوي على الاعتبارات القانونية القضائية تستند إلى الحق والأسباب القانونية الصحيحة.

القاضي في النظر في الأساس القانوني الذي سيتم استخدامه لتحديد قضية قد لا تتعارض مع القانون أو الشريعة الإسلامية. يجب أن يعرف القاضي أيضًا الأسس القانونية المستخدمة في المحكمة الدينية في تحديد القضية.[٢٠]

إن توفير الاعتبارات القانونية والأساس القانوني في تحديد القضاة في القانون الإجرائي يشكل مرحلة التأهيل أو مرحلة الاكتشاف القانوني، ومرحلة الدستور أو إصدار الحكم الصادر به، سواء تم منحها أم لا. نفذ القاضي الموجود في

[19] Sudikno Mertokusumo, *Hukum Acara Perdata Indonesia*, (Yogyakarta: Universitas Atma Jaya Yogyakarta, 2010), 159.

[٢٠] نتيجة المقابلة مع الحاج باشرون، H.M، القاضى في محكمة الدنية ماغيتان، ٢٢ مارس ٩١٠٢.

البيانات السابقة مرحلة الاكتشاف القانوني وإصدار الحكم.

فرأتالباحثة أن اعتبارات القاضي في توفير الزواج بسبب الحمل على النحو التالي:

١. لأنها كانت حاملة، كانت هذه المسألة ملحة للغاية وكان عليها أن تتزوج لإغلاق عار العائلة.

٢. إن رفض الضرر بدلاً من سحب المخصصات، لأنه إذا لم يتم إعطاؤه تعويضًا للزواج، فسيظل ذلك عملاً غير قانوني.

٣. من أجل مصلحة الأطفال، لأنه إذا لم يكن هناك استثناء، فسيتم تأجيل مصير الطفل والوضع القانوني غير واضح.

٤. بلوغ وقدرة العريس المحتملين.

من خلال النظر في الحقائق والاعتبارات القانونية التي استخدمها القاضي في تقرير طلب الإعالة الزوجية في سن الطفل أعلاه، قام القاضي من الناحية الإجرائية بتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في قانون الأدلة ووفقًا لأحكام المادة ٥٣ الفقرة (٢) من القانون الرقم ٤٨ العام ٢٠٠٩ في إسقاط الشرط، أي أنه في تقرير واتخاذ القرارات، يجب أن يحتوي على اعتبارات القانونية القضائية تستند إلى الأسباب الصحيحة والأساس القانوني. قبل إسقاط قرار القاضي، يجب عليه حل الحقائق. وقد تم ذلك من قبل القاضي الذي أسقط الشرط.

تحليل الاعتبارات القضائية في إصدارترخيص عن النكاح في المحكمة الدينية ماغتانعند الشريعة الإسلامية

في تقرير لجنة القضاة الذين منحوا الاستعفاء عن الزواج، تطلب من المرأة التي كانت حاملة الرجل الذي قام بتلحيقها. وذلك لأن قانون الزواج ومجموعة القانون الإسلامي لا يحظران الزواج من النساء الحوامل مع الرجال الذين يلحقونهن، ويستند القاضي في أحكامه على أحكام الفصل ٥٣ من مجموعة القانون الإسلامي.

في الشريعة الإسلامية، يُلزم جوهر لنساء الزانية بالزواج من رجال يزنينهم، كما قال الله تعالى:الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ[٢١]

والمراد من هذه الآية لا يحل للرجل أن يتزوج بزانبة، ولا يحل للمرأة أن تتزوج بزان أو لا ينكح الزان والزانية إلا بمثلهما.[٢٢] وغاية الإسلام من تحريم نكاح الزنى، لأن الإسلام لم يرد للمسلم أن يلقى بين أنياب الزانية، ولا للمسلمة أن تقع في يد الزانى. لأن تعاشر ذلك الجسم الملوث بشتى الجرائيم، المملوء بمختلف العلل والأمراض.[٢٣]

فقد اختلف الفقهاء رحمهم الله في نكاح من زنى بامرأة وحملت منه فقال المالكية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية، لا يجوز نكاحها قبل وضع الحمل،[٢٤] لقول النبي صلى الله عليه وسلم: لا توطأ حامل حتى تضع.[٢٥] وذهب الشافعية والحنفية، إلى أنه يجوز نكاح الحامل من الزنى لأنه لا حرمة لماء السفاح بدليل أنه لا يثبت به النسب، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: الولد للفراش وللعاهر الحجر.[٢٦]

وإذا تزوجها غير من زنى بها، فلا يحل له وطؤها حتى تضع، عند الحنفية كما في الدر المختار للحصكفي لحديث: لا توطأ حامل حتى تضع. ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع

---

[٢١] سورة النور: ٣

[٢٢] تفسير الطبري، الجزء ٩١، ٦٩.

[٢٣] السيد سابق، **فقه السنة**، (القاهرة: الفتح للإعلام العربي)، الجزء الثاني، ٣٦.

[٢٤] وهبة بن مصطفى الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، (دمشق: دار الفكر، ٥٨٩١)، الطبعة الرابعة، ج. ٩، ٩٤١.

[٢٥] رواه أبو داود والحاكم وصححه، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، **سنن أبى داود**، (دار الفكر)، كتاب: النكاح، باب في وطء السبايا، رقم حديث ٩٥١٢ج. ٦, ٦٧٣.

[٢٦] عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة الأهدال، **الأنكحة الفاسدة**، (الرياض: المكتبة الدولية، الطباعة الأولى، ٣٨٩١)، ٥٥٢.

غيره.[٢٧] وأما الشافعية فذهبوا إلى جواز الوطء بالنكاح. أما عند أبي حنيفة والإمام الشافعي أن نكاح الزانية ولو حملت يحل ويصح من غير انقضاء عدتها، لأنه وطء لا يلحق به النسب فلم يحرم النكاح كما لو لم تحمل.[٢٨]

في نظرية القضاة فيما يتعلق بفائدة الطفل الذي سيولد حتى يكون الوضع القانوني والنسب الواضح. في هذه المسألة، يستخدم القاضي مجموعة الشريعة الإسلامية كأساس لها، وهي الفصل ٩٩ الذى يقول على ما يلي: «الطفل الشرعي هو الطفل المولود في إطار زواج شرعي أو بسببه».[٢٩] لذلك عندما يولد طفل الزنا بعد الزواج، فهو طفل شرعي ويمكن أن يعزى إلى والده. المقصود بالأطفال خارج الزواج هو الطفل المولود خارج الزواج ولديه فقط علاقة مع والدته وعائلته.[٣٠]

اختلف العلماء المسلمين في نسب الطفل من زواج المرأة الحاملة وذلك فيما يلي:

١. وإذا تزوجها من زنى بها، فله وطؤها، ولكن الولد الأول لا يلحق بهذا الرجل على واحد من القولين، فلا علاقة بينه وبين الزاني البته، فلا يتوارثان ولا ينسب إليه.كما أوضح ابن رشد في كتاب بداية المجتهد ذلك»لإجماع الأكثر على أن النسب لا يلحق بالزنا».[٣١]وابن الزنا وابن الملاعنة لا توارث بينهما وبين أبويهما باجماع المسلمين لانتفاء النسب الشرعي. وإنما التوارث بينهما وبين أميهما.[٣٢]

---

[٢٧] رواه أبو داود والحاكم وصححه، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، سنن أبى داود، (دار الفكر)، **كتاب**: **النكاح، باب في وطء السبايا**، رقم حديث ٢١٦٠ج. ٦, ٧٧٣.

[٢٨] اموفق الدين و شمس الدين ابن قدامة، **المغني والشرح الكبير...**، ٥١٥.

[29] *Kompilasi hukum islam*,20.

[٣٠] نتيجة المقابلة مع الحاج باشرون، H.M، **القاضى في محكمة الدنية ماغيتان**، ٢٢ مارس ٢٠١٩.

[٣١] محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفير، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، (قاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥)، الطباعة الأولى، ج.٣، ٢٦.

[٣٢] **فقه السنة الجزء الثالث، ٦٥٧.**

٢. وقال الشافعي فإن جاءت بولد بعد مضي ستت أشهر من وقت العقد عليها، ثبت نسبه منه، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من وقت العقد لا يثبت نسبه منه.[٣٣]

فيما يتعلق بطلب الإعفاء من الزواج كما هو موضح في الوقائع والأسس القانونية لقرار المحكمة السابقة. فالعموم إن نظرية القاضي في إعطاء الاستعفاء من الزواج بسبب الحمل هو رفض الضرر الذي سيحدث إذا لم يتم منحه.

وهنا قاعدة متعلقة بهذه القاعدة يعبر عنها الأصوليون كثيرا، وهي قاعدة: درء المفاسد مقدَّم على جلب المصالح، قالوا: لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أعظم من اعتنائه بالمأمورات، واستدلوا عليه بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه « ففي النهي قال: اجتنبوه واتركوه كلية، وفي الأمر علَّقَه بالاستطاعة.[٣٤]

إذا نظرنا إلى الأساس القانوني للقاضي ورأينا حقيقة أن الحكم يمكن تبريره، لأن القاضي يرى مصلحة كلا الطرفين، يتم منح الالتماس، أي منح تصريح الزواج حتى تصبح العلاقة القانونية مع سند الزواج ويريد الطرفين أن يكونا زواجهما قانونيًا وفقًا للدين والدولة، ولتجنب الأشياء غير المرغوب فيها أو الأشياء التي يحظرها الدين.

لا يحدد في القرآن الحد الأدنى للسن لمن يتزوج. ومع ذلك، إذا تم استخدام المصادر والقواعد والمبادئ كمعايير لتحديد الحد العمري المقصود، فسيتم العثور على أساس قوي.[٣٥] وقال الله سبحانه وتعالى في سورة النساء الآية ٩:

وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللهَ

---

[٣٣] وهبة بن مصطفى الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، (دمشق: دار الفكر، ٥٨٩١)، الطبعة الرابعة، ج. ٩، ٩٤١.

[٣٤] محمد بن صالح العثيمين،**جلسات رمضانية**،الجزء الأول. ٦٠١.

[35] Zainuddin Ali, Hukum Perdata Islam,.14

وَلْيَقُولُوا سَدِيدًا

الغرض من الفقرة السابقة هو عام، لا يشير مباشرة إلى أن زواج الأزواج الشباب سوف ينتج ذرية يتعلق رفاهيتهم. ومع ذلك، استنادا إلى الحقائق في حالات الطلاق في إندونيسيا التي قام بها الأزواج الشباب، والمزيد من الأشياء التي لا تتماشى مع رؤية ومهمة الغرض من الزواج، وهي خلق السلام في الأسرة على أساس الحب والمودة. سيكون من الصعب إدراك الغرض من الزواج إذا لم يتحقق نضج روح وجسم العروس والعريس في الزواج.

كما بين الحديث حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ بَيْنَا أَنَا أَمْشِى مَعَ عَبْدِ اللهِ- رضى الله عنه - فَقَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِىِّ - صلى الله عليه وسلم - فَقَالَ « مَنِ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ »والباءة هي مؤن النكاح، فأراد الشارع أن يبين هذا الأصل، وهو أن الزواج ليس مجرد عقد أو قضاء شهوة في حِلّها، وإنما هو مسئولية وتكليف ومحط قوامة الرجال على النساء.[٣٦]

فهذا الحديث خطاب لعموم الشباب وعموم الراغبين في النكاح، لبيان أن النكاح لا بد له من مؤنة وكفاية حتى يستطيع الزوج القيام بما يجب عليه من النفقة والكسوة والسكنى.

وبالتالي، يمكن أن ينظر إلى أن النظر في قضاة المحكمة الدينية في قرار الزواج من الزواج بسبب الحمل يعتمد على النظر في مصلحة العرائس المحتملين وفقا للشريعة الإسلامية. على الرغم من وجود اختلاف الرأي في عدة المسألة، كما حال الأطفال بسبب الزنا. تميل الباحثة أكثر إلى رأي العلماء الذين يقولون أن الأطفال بسبب الزنا لديهم نصاب فقط من أمهاتهم وعائلاتهم.

---

[٣٦] صحيح البخارى، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (القاهرة: ٦٨٢١)، باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة، رقم حديث ٥٠٩١، ج. ٧، ٩٨١.

## الخاتمة

في نهاية هذا البحث أرادتْ الباحثةُ عرضَ النتائجِ التي حصلَ عليها بعدَ البحثِ عنْ إصدار ترخيص الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج من المحكمة الدينية ماغيتان (دراسة تحليلية عند الشريعة الإسلامية)وبعدَ عرضِ النتائجِ تكتبُ الباحثةُ الاستنتاجَ والتوصيةَ والاختتامَ.

### أ. الاستنتاج

بعد الدراسة السابقة لهذا البحث، حصلت الباحثة على نتائج، منها:

١. في رأي الباحثة أن اعتبارات القاضي في ترخيص الزواج بسبب الحمل يعني:لأنها كانت حاملة، كانت هذه المسألة ملحة للغاية وكان عليها أن تتزوج لإغلاق عار العائلة. إن رفض الضرر بدلاً من سحب المخصصات، لأنه إذا لم يتم إعطاؤه تعويضًا للزواج، فسيظل ذلك عملاً غير قانوني. من أجل مصلحة الأطفال، لأنه إذا لم يكن هناك استثناء، فسيتم تأجيل مصير الطفل والوضع القانوني غير واضح. بلوغ وقدرة العريس المحتملين.

٢. نظرية حكم الإسلام في اعتبارات القاضي في توفير الزواج بسبب الحمل على النحو التالي:

أ) فقد اختلف الفقهاء رحمهم الله في نكاح من زنى بامرأة وحملت منه فقال المالكية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية، لا يجوز نكاحها قبل وضع الحمل، وذهب الشافعية والحنفية، إلى أنه يجوز نكاح الحامل من الزنى لأنه لا حرمة لماء السفاح بدليل أنه لا يثبت به النسب. يحل بالاتفاق للزاني أن يتزوج بالزانية التي زانى بها.

ب) فيما يتعلق بطلب الإعفاء من الزواج كما هو موضح في الوقائع والأسس القانونية لقرار المحكمة أعلاه. بشكل عام، فإن نظر القاضي في منح طلب

الإعفاء من الزواج بسبب الحمل هو رفض الضرر الذي سيحدث إذا لم يتم منحه.يصح الإثبات لأجل مصلحة كلا الطرفين. وهذا مناسب بالقاعدة درء المفاسد مقدم من جلب المصالح.

ت) من أجل مصلحة الأطفال في وضوح نسبه، فقد اختلف الفقهاء فيه. وبعض قوم قالوا إذا تزوجها من زنى بها، فله وطؤها، ولكن الولد الأول لا يلحق بهذا الرجل على واحد من القولين، فلا علاقة بينه وبين الزاني البته، فلا يتوارثان ولا ينسب إليه.وقال الشافعي فإن جاءت بولد بعد مضي ستت أشهر من وقت العقد عليها، ثبت نسبه منه، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من وقت العقد لا يثبت نسبه منه. وأما القاضي في مكمة الدينية ماغيتان يستخدم القاضي مجموعة الشريعة الإسلامية كأساس لها، وهي المادة ٩٩ التي تنص على ما يلي: «الطفل الشرعي هو الطفل المولود في إطار زواج شرعي أو بسببه».

ث) في النضج وقدرة العريس المحتملين. أن النكاح لا بد له من مؤنة وكفاية حتى يستطيع الزوج القيام بما يجب عليه من النفقة والكسوة والسكنى.

**ب. اقتراحات**

بعدَ الاطلاعِ على البحثِ المتقدمِ تقدمتِ الباحثةُ بعضَ الاقتراحاتِ وترجُو أنْ تكونَ هى موضعَ الاهتمامِ به:

١. ينبغِي علىالقاضي المحكمةِ الدينيةِ إيلاءُالفهمِ أو التواصلِ مع المجتمعِ ماغيتان في مشكلة ترخيص النكاح بسبب الحامل من الزنا لأن ترخيص النكاح مشكلة الدّاخلية، فيلزم محاولة التوفيق بينهما محاولة تامة، ويلزم باستكشاف هذه المشكلة بالعدالة.

٢. يجب تحسين دور الوالدين في ارتباط الطفل، من أجل منع الأطفال من الاختلاس بين المراهقين الذين يتسببون في الحمل خارج إطار الزواج.

٣. الحاجة إلى السيطرة الاجتماعية في هذه الحالة، هناك حاجة إلى دور المجتمع المحيط في التقليل من الاختلاط بين المراهقين.

اعترفتِ الباحثةُ أنها لم تبلغْ إلى غايةِ الكمالِ والمستوَى العلمِى عندَ أهلِ العلمِ والنظرِ, وإنما هذا مجردُ بحثٍ بسيطٍ تكثر فيه النقائصُ, فترجُو الباحثةُ منَ القراءةِ الإصلاح المكملِ إلى ما هو أحسنُ وأكملُ مما وصلتْ إليها الباحثةُ الآنَ.

الحمدلله، قد تمّتِ الباحثة هذا البحث العلمي القصير بمدد الله تعالى وتوفيقه. واعترفت الباحثة أنّها لم تبلغ إلى غاية الكمال والمستوى العلمي عند أهل العلم والنظر. وترجو الباحثة أن يكون هذا البحث نافعًا وزيادةً لعلوم المجتمع عن الإسلام. تتمنى الباحثة بالتعديلا تو التصويبا تو الإصلاحا تمن جميع الوجوه للحصول إليما هو أحسن. ندعُو اللهَ عسى أنْ يكونَ هذا العملُ نافعًا مفيدًا للباحثةِ وللقرّاءِ وللمسلمينَ جميعًا. واللهُ وليُّ التوفيقِ والهدايةِ والرضَى والعنايةِ،آمين يآربالعالمين.

## مصادر البحث


الأزدي،سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني.**سنن أبى داود**. دار الفكر.

الأهدال، عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة. ١٩٨٣. **الأنكحة الفاسدة**. الطباعة الأولى. الرياض: المكتبة الدولية.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. ١٢٨٦.**صحيح البخاري**.

الحفير، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد. ١٤١٥. **بداية المجتهد ونهاية المقتصد.** الطباعة الأولى. قاهرة: مكتبة ابن تيمية.

الزحيلي، وهبة بن مصطفى. ١٩٨٥. **الفقه الإسلامي وأدلته.** الطبعة الرابعة. دمشق: دار الفكر.

سابق، السيد. ١٩٩٠.**فقه السنة.** القاهرة: الفتح للإعلام العربي.

الشافعي، الإمام أبي عبدالله محمد بن ادريس. ١٩٦١. **الأم.** الطبعة الأولى. دار الكتاب العلمية.

الطبري،أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي. ٢٠٠٠.**جامع البيان في تأويل القرآن.** الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة.

**القاهرة.**

قدامة، موفق الدين و شمس الدين ابن. ٢٠١١. **المغني والشرح الكبير.** بيروت: دار الفكر.

Ali, Zainuddin. 2014. *Hukum Perdata Islam Indonesia.* Jakarta; Sinar Grafika.

Basri, Hasan. 1999. *Keluarga Sakinah: Tinjauan Psikologi dan Agama*. Yogyakarta: Pustaka Pelajar.

Basyir, Ahmad Azhar. 2014. *Hukum Perkainan Islam.* Cet. Ke-13. Yogyakarta: UII Press.

Media, Fokus. 2007. *Kompilasi Hukum Islam.* Cet. Ke-2. Bandung: Tim Redaksi Fokus Media.

Mertokusumo, Sudikno. 2010. *Hukum Acara Perdata Indonesia.* Yogyakarta: Universitas Atma Jaya Yogyakarta.

Nuruddin, Amiur dan Azhari Akmal Tarigan. 2006. *Hukum Perdata Islam di Indonesia: Studi Kritis Perkembangan Hukum Islam dari Fikih, UU No 1/1974 sampai KHI*, Cet. III. Jakarta: Kencana.

Ramadhita, *Diskresi Hakim: Pola Penyelesaian Kasus Dispensasi Perkawinan*. De Jure Jurnal Syariah dan Hukum, Vol. 6, No. 1, 2014.

Redaksi Sinar Grafika. 2006. *Undang-Undang Pokok perkawinan.* Jakarta;

Redaksi Sinar Grafika.

Wahyudi, Abdullah Tri. 2004. *Peradilan Agama di Indonesia.* Yogyakarta: Pustaka Pelajar Offset.

Wasman dan Wardah Nuroniyah. 2011. *Hukum Perkawinan Islam di Indonesia: Perbandingan Fiqih dan Hukum Positif*. Cirebon: Teras.

wibisana, *Perkawinan Wanita Hamil Diluar Nikah Serta Akibat Hukumnya Perspektif Fikih Dan Hukum Positif*. Jurnal Pendidikan Agama Islam-Ta'lim. Vol. 15, No. 1, 2017.

http://www.pa-magetan.go.id/tentang-kami/profil-pengadilan/sejarah, diakses pada tanggal 20 maret 2019.

https://creasoft.wordpress.com/2008/04/19/kehamilan/, diakses 27 januari 2019.

*https://www.kopi-ireng.com/2015/01/definisi-dan-pengertian-kehamilan.html*, diakses 27 januari 2019.

Dosen Pembimbing, (Al-Ustadzah Hifdhoh Munawaroh, M.A, Hk.)